

PROVISIONAL

S/PV.3245
27 June 1993

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقدة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأحد، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٧١٠

(إسبانيا)

السيد يانبيز باردويفو

الرئيس:

<u>الأعضاء:</u>	
الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
باكستان	السيد ماركر
البرازيل	السيد دي أراوجو كاسترو
جيبوتي	السيد علهاي
الرأس الأخضر	السيد بربوسا
الصين	السيد لي جاوشنغ
فرنسا	السيد مريميه
فنزويلا	السيد أريا
المغرب	السيد زاهد
نيوزيلندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
هنغاريا	السير ديفيد هناي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيتينغ
اليابان	السيد إردوس
	السيدة أبرايت
	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: chief of the official records editing section, office of conference services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الإخطار المقدم من الولايات المتحدة بالتدابير المتخذة ضد العراق في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات

المتحدة (S/26003)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من

ممثل العراق يطلب فيها دعوته الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتمذ، بموافقة المجلس، أن أدعوه ذلك الممثل الى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد حمدون (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول

الأعمال.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى

رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/26003.

أود أن أفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/26004 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة

حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول على قائمتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدى الرئيس،

أتبيت الى المجلس اليوم لأنطلكم على مسألة خطيرة وعاجلة هي محاولة اغتيال رئيس للولايات المتحدة من قبل المخابرات التابعة لحكومة العراق وهو عضو في الأمم المتحدة. وحتى بمعايير النظام العراقي المعروف بcasoته ضد جيرانه وشعبه يعتبر هذا العمل انتهاكا صارخا. فمحاولات اغتيال الرئيس جورج بوش خلال زيارته للكويت في نيسان/ابريل الماضي اعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية. وإبني لا أطلب من المجلس أن يتخذ أي إجراء، ولكننا نرى أن كل عضو موجود هنا اليوم سيعتبر أية محاولة لاغتيال رئيس دولته السابق اعتداء عليه وسيتصرف وفقا لذلك.

اسمحوا لي أن أبدأ باستعراض الأحداث قيد المناقشة. في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، عندما بدأ الرئيس بوش زيارته التي استمرت ثلاثة أيام لمدينة الكويت أحبطت السلطات الكويتية مؤامرة إرهابية مستولية على سيارة ملغومة وغيرها من المتفجرات الشديدة الانفجار وملقية القبض على ٦ متهمًا. وكان مدبرو هذه المؤامرة مواطنين عراقيين.

وفي فترة الشهرين التي تلت ذلك أجرى متخصصون في إنذار القانون والقضاء والمخابرات الأمريكية تحقيقاً دقيقاً ومتفصلاً لهذا الحادث. وقاموا بمحو حنائية تفصيلية للقنابل والأجهزة المستخدمة. وبفضل التعاون الذي قدمته حكومة الكويت تمكناً من مقابلة المتهمين في هذه القضية كل على حدة. وأجرموا مقابلة لكل المشتركين في المؤامرة بضع مرات. واستغرقت العملية بعض الوقت فلم يكن هناك استعجال في اصدار الحكم.

واستناداً إلى ذلك التحقيق استنجدت وزارة العدل الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية أن العراق قد خطط وجهز ونفذ العملية الإرهابية التي كانت تستهدف حياة رئيس أمريكي. علاوة على ذلك، تعتقد المخابرات الأمريكية اعتقاداً راسخاً، بالاستناد إلى كل مصادر الأدلة المتاحة لها، بأن مؤامرة الاغتيال هذه قد أدارتها ودبّرتها مديرية المخابرات العراقية، أحد أجهزة حكومة صدام حسين. والأدلة التي تدعم هذه الاستنتاجات تتضمن بيانات جنائية ومقابلات مع المتهمين وغيرها من أدلة المخابرات. والدليل المادي هو أكثر الأدلة إثارة للدهشة، وأسقفي بعض الوقت لوصفه لكم.

قام المتهمون بتهريب قنبلة مخفية في سيارة تويوتا طراز لاندكروزر عبر الحدود العراقية الكويتية في ليلة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وقد أجرى الخبراء الجنائيون التابعون لمكتب التحقيقات الفيدرالي فحصاً مباشراً لهذه السيارة الملغومة وغيرها من المتفجرات التي استولت عليها السلطات الكويتية. ويرى هؤلاء الخبراء أن العناصر الأساسية - بما في ذلك أجهزة التفجير التي يتم التحكم بها من بعد، والمتفجرات البلاستيكية، وكبسولة التفجير والدوائر الكهربائية المتكاملة وشبكة الأسلام - قد صنعوا نفس الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بصنع قنابل أخذت من العراقيين في السابق. ووجدت جوانب معينة من هذه الأجهزة في أجهزة لها صلة بالعراق فقط وليس في أية أجهزة مستخدمة من قبل أية مجموعة إرهابية أخرى. وبالمثل احتوت المتفجرات الأخرى التي تم الاستيلاء عليها في هذه المؤامرة، بما في ذلك ما يسمى بـ "القنابل المكعبية" على عناصر بناها نفس الشخص أو الأشخاص الذين بنوا أجهزة مماثلة أخذت في السابق من مديرية المخابرات العراقية.

واسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض الصور التي تثبت التشابه بين الأدلة التي تم العثور عليها في الكويت والأجهزة العراقية التي عثر عليها في أماكن أخرى.

الصورة الأولى هي سيارة تويوتا طراز لاندكروزر تم تحويلها إلى سيارة ملغومة أخفى فيها ما يقارب ٨٠ كيلوغراما من المتفجرات في ألواح جسم السيارة.

والصورة الثانية توضح شبكة الأسلاك المخفية التي كانت جزءاً من القنبلة، وهي جهاز معقد ذو قدرة تدميرية هائلة. وقد تم اخفاوها بصورة جيدة في السيارة وتم تركيبها بحيث تسمح بالتفجير بواسطة جهاز تحكم من بعد أو جهاز توقيت أو يدويا. واستخلص الخبراء الجنائيون أن نصف قطر انفجار هذه القنبلة يبلغ ٤٠٠ ياردة اذ بامكانها أن تؤدي الى قتل أشخاص في منطقة تضم أربعة مجمعات بناء مربعة تقريبا. إن ذلك كان سيؤدي الى مقتل المئات من الأبرياء.

والمجموعة الثالثة من الصور توضح أن الجزء الأمامي من نظام التفجير الذي يتم التحكم به بواسطة اللاسلكي قد تم العثور عليه في الكويت بالإضافة الى الجزء الأمامي من جهاز آخر أخذ في السابق من قبل إرهابية كان من المعروف أنها من صنع عراقي. وبإمكان الجميع حتى إن كانت هذه الأجهزة غير مألفة لديهم أن يروا أن هذين الجهازين متطابقان باستثناء أرقام التسلسل فيهما.

والآن، لدينا مقارنة مماثلة للأجزاء الداخلية المؤلفة لجهازي التفجير. الصورة السفلية هي لجهاز عشر علىه في الكويت. وكما ترون، إن اختيار العناصر وتقنيات البناء في الجهازين، بما في ذلك سبيكة اللحام واستعمال الموصلات وتقنيات تركيب الأسلاك، متطابق أيضا.

أما المجموعة الخامسة من الصور فتبين مقارنة للجوانب السفلية من جهازي التفجير. وهنا أيضا بامكانكم أن تروا التشابه الواضح لأنواع الدوائر الكهربائية.

أخيرا، الصورة الأخيرة تبين "القنابل المكعبية" الأصغر التي استولى عليها الكويتيون. وقد تضمنت "القنابل المكعبية" نفس طراز الدوائر الكهربائية المتكاملة التي عثر عليها في أجهزة إرهابية عراقية سابقة.

علاوة على هذه الأدلة البيانية، لدينا النتائج التي تم التوصل إليها في استجواب المتهمين. فقد أجرى مكتب التحقيقات الفيدرالي مقابلات مطولة مع كل المتهمين الـ ١٦ الذين تجري الآن محاكمتهم في الكويت. والمتهمان الرئيسيان مواطنان عراقيان. وقد أخبرا مكتب التحقيقات الفيدرالي أنهما قد طعوا وتلقيا أوامرهما في البصرة بالعراق من أشخاص مرتبطين بمديرية المخابرات العراقية. و قالا إن العراقيين زودوهما بالسيارة الملغومة وأجهزة التفجير الأخرى في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

قال أحد المشتبه فيهم انه جند لغرض محدد هو اغتيال الرئيس بوش. والمتهم الرئيسي الآخر أخبر مكتب التحقيقات الفيدرالي انه أمر بتوجيه المتهم الأول بالسيارة الملغومة الى جامعة الكويت حيث كان من المقرر أن يظهر الرئيس بوش وأمير الكويت، ووضع متفجرات صغرى في أماكن أخرى من الكويت. أثناء حرب الخليج وبعدها مباشرة، بينت حكومة صدام حسين، من خلال وسائل إعلامها المقيدة، أن العراق سيطارد الرئيس بوش حتى بعد أن يغادر منصبه. ومنذ ذلك الحين أيدت مختلف مصادر الاستخبارات السرية النتيجة التي خلصت إليها تحقيقاتنا، وهي أن الحكومة العراقية أمرت بهذه الهجوم الإرهابية ضد الرئيس بوش.

ومن كل الأدلة المتاحة لأجهزة الاستخبارات لدينا أصبحتنا، وبالتالي، على اقتناع راسخ بأن الحكومة العراقية، على أعلى مستوياتها، وجهت مديرية المخابرات لتنفيذ محاولة لاغتيال الرئيس بوش. وكما أشار الرئيس كلينتون ليلة أمس، كانت هذه هجمة مباشرة ضد الولايات المتحدة، هجمة طلبت ردًا مباشرًا من الولايات المتحدة.

وبالتالي أصدر الرئيس كلينتون البارحة تعليمات إلى القوات المسلحة الأمريكية بتنفيذ عملية عسكرية ضد مقار مديرية المخابرات في بغداد. لقد كان ردنا مباشرة، لأن هذا من حقنا بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ممارسة حق الدفاع عن النفس في مثل هذه الحالات. وكان ردنا متناسباً مع الغرض، لأنه كان موجهاً ضد هدف يتصل مباشرة بالعملية التي استهدفت الرئيس بوش. فقد كان يستهدف تدمير الهيكل الأساسي للارهاب لدى النظام العراقي، وتقليل قدرته على تشجيع الإرهاب، وردعه عن القيام بأعمال عدوان أخرى ضد الولايات المتحدة.

اسمحوا لي أن أقول كلمة عن جهاز المخابرات العراقي. إن النظام العراقي، الذي يظل في السلطة، يعتمد على الخوف الذي يولده هيكله الأساسي للمخابرات، الشهير بوحشيته. ومديرية المخابرات العراقية، وهي الجزء الأكبر من هذا الهيكل الأساسي، هي المسؤولة عن التحرى والتصريف حيال أي خروج مشتبه فيه عن الولاء لصدام حسين. وهي المسؤولة أيضاً عن ممارسة الإرهاب بالخارج، كما حاولت في هذه الحالة، وعن إرهاب معارضي صدام في الداخل.

ونحن جميعا ندرك أن مديرية المخابرات العراقية ارتكبت العديد من الأعمال الإرهابية ضد قوافل الإغاثة التابعة للأمم المتحدة في شمال العراق، ضد موظفي الأمم المتحدة وعمال المعونة الإنسانية في العراق. وقد ارتكبت مديرية المخابرات العراقية أيضا عمليات اغتيال ضد العراقيين الذين يسعون إلى الهرب من ديكاتورية صدام، بما في ذلك حادث قتل وحشى ارتكب في عمان بالأردن في العام الماضي. وكانت مديرية المخابرات العراقية شريكا رئيسيا في جرائم الحرب التي ارتكبها صدام أثناء احتلال الكويت، وجرائم النظام ضد الإنسانية في الداخل. إن مبنى مقر مديرية المخابرات العراقية الذي استهدفه هجوم الليلة الماضية هو مركز عصب مديرية المخابرات العراقية ومحور جميع أنشطتها.

اسمحوا لي أن أشدد، وبصفة خاصة، على نقطة واحدة. إن عملنا ليس موجها ضد الشعب العراقي الذي عانى أكثر من اللازم تحت وطأة بطش نظام صدام حسين. والولايات المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي يصبح فيه ذلك النظام غير قادر على قمع الشعب العراقي، وتتبوا فيه الأمة العراقية مرة أخرى مكانها الصحيح بين أسرة الأمم.

اسمحوا لي أيضا أن أقول هذا: إننا نأسف لضياع أرواح المدنيين. ومع ذلك، ينبغي أن يضع المرء في اعتباره أنه لو كانت المحاولة العراقية قد نجحت في الكويت لمات مئات المدنيين.

هذه الحادثة بالتحديد كانت بين العراق والولايات المتحدة مباشرة، وهذا ما دعاها إلى أن تصرف بمفردها، فقوات الولايات المتحدة وحدتها هي التي تدخلت. وكان عملنا العسكري بالأمس يستهدف، تحديداً، أدوات الرعب التي صعدت الحملة ضد الرئيس بوش.

مع ذلك، وعلى الرغم من أنها تصرفنا في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ثمة سياق أوسع يدركه أعضاء مجلس الأمن تماماً الإدراك. إن العراق، منذ غزوه للكويت في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٠، يرفض بشكل متكرر وثابت الامتثال لقرارات هذا المجلس. ومنذ أيام قليلة وجّه المجلس أن العراق انتهك مادياً قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

واليوم، يرفض النظام العراقي الوفاء بمتطلبات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بتدمير أسلحة التدمير الشامل وبرامج القذائف التسارية.

(السيدة البرايت، الولايات المتحدة الأمريكية)

والنظام العراقي يرفض قبول قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥ (١٩٩١) الذي يخول الرصد طويل الأجل لبرامج هذه الأسلحة.

والنظام العراقي يرفض ترسيم الحدود بين الكويت وال伊拉克.

النظام العراقي يواصل قمع شعبه، انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ (١٩٩١)، ويختار أن يفرض سياسة الحرمان الاقتصادي، بل وحتى الحصار، على بعض مواطنه.

ويرفض النظام العراقي أن يقبل قراري مجلس الأمن رقم ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، اللذين يسمحان للعراق ببيع نفطه لتلبية احتياجات مواطنه، بما يشكل ظلماً صارخاً وتجاهلاً لمعاناة الشعب العراقي. مازالت سياسية حكومتي ثابتة: إننا نصر على امتثال العراق بالكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة. وعن طريق سياسة من الحزم واتساق الموقف، بما في ذلك الاستعداد لاستخدام القوة إذا دعت الضرورة، يتبعين على المجتمع الدولي أن يحيط محاولات العراق لتجاهل إرادة المجلس.

لقد تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد في إصراره على تقييد العراق بمبادئه، ميثاق الأمم المتحدة. وإذا تجاهلنا جريمة بهذا الحجم فسيكون ذلك على حسابنا جميعاً كأعضاء في مجتمع دولي يسعى إلى فرض سيادة القانون. صحيح أن الحادثة التي تناقشها اليوم مسألة تخص العراق والولايات المتحدة، إلا أنها ينبغي أن تقود جميع الأمم إلى مضاعفة عزمنها على كفالة ألا يعود النظام الإجرامي في بغداد قادرًا على تعكير صفو السلم الذي من أجله كرست هذه المؤسسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : المتكلم التالي ممثل العراق، وأعطيه الكلمة.

السيد حمدون (العراق) : سيد الرئيس، لا يغتنوني وأنتم في الأيام الأخيرة لرئاستكم للمجلس أنأشيد بما أبدىتموه من حكمة ومهارة في إدارة أعمال المجلس خلال هذا الشهر، ويسرتني أن أحبي سلفكم السفير فورونتسوف، سفير الاتحاد الروسي، رئيس مجلس الأمن للشهر المنصرم. بين الساعة الواحدة وال الساعة الثانية بتوقيت بغداد، من صباح اليوم ٢٧ حزيران/يونيه ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية عدواً جديداً على العراق.

لقد أطلقت القوات الأمريكية ٢٣ صاروخاً من طراز كروز توما هوك على مقر المخابرات العراقية الكائن في العاصمة بغداد، سقط بعضها على المناطق السكنية في حي المنصور وفي حي المأمون، مما أدى إلى استشهاد أعداد من المواطنين المدنيين في الدور المجاورة لمقر المخابرات، والى جرح أعداد كبيرة من المدنيين بضمهم نساء وأطفال، إضافة إلى إلحاق أضرار بالغة في الدور السكنية والمنشآت المدنية. وبالمقابلة، لقد علمت بأن إحدى زميلاتي السابقات، وهي فنانة عراقية مشهورة في الفن التشكيلي، وهي السيدة ليلي العطار المعروفة من قبل كافة الأوساط الفنية في العالم، قد استشهدت هي وزوجها عندما كانوا يقيمون في مسكنهما في تلك المنطقة. عسى الله أن يسكنهما فسيح جنانه. وهما بالتأكيد ليسا معنيين بهذا المقر الحكومي، وإنما هما مواطنان عراقيان يعيشان في بغداد التي أصبحت هدفاً لأعمال نعتقد، وتعتقد أوساط كثيرة في هذا العالم، أنها ليست مبررة على صعيد القانون الدولي وعلى صعيد الأعراف الدولية.

حاولت الولايات المتحدة تبرير هذا العدوان بربطه بالقصة المزعومة حول محاولة اغتيال الرئيس السابق بوش .. تلك القصة المختلفة برمتها من قبل النظام الكويتي لأغراض معروفة تتصل بسياسته ازاء العراق والهادفة للأضرار به ولزيادته. ومن الملاحظ أن أجهزة في الادارة الأمريكية لأغراض معائلة وجدت في ذلك ذريعة يمكن استخدامها لتبرير فعل عدواني ضد العراق كي تستمر في سياستها الاحتواية ضد العراق وضد دوره.

إن الحكومة العراقية نفت وتنتفي اليوم أي دور يتصل بالمحاولة المزعومة، وتتحدى الحكومة العراقية هذه الأطراف بأن تقدم الأدلة الثابتة إلى جهة محابية للنظر فيها.

ولنا أن نذكر هنا بالقصة سيئة الصيت الخاصة بالحاضنات، والتي فبركتها الجهات الكويتية سوية مع إحدى شركات العلاقات العامة في إطار التمهيد لاتخاذ قرار الحرب النهائي، القرار الرسمي ضد العراق. إن حكومة الولايات المتحدة اتهمت العراق وأصدرت ضده الحكم ونفذته دون أن تبرز الأدلة ضده أو تطلب منه ايضاح موقفه منها، وهذا من شأنه أن يلقي الضوء على حقيقة التوایا والأهداف المتوجة. إن قواعد القانون الدولي الذي تدعى الولايات المتحدة احترامه لا تعطيها الحق باغفال مبدأ (due process of law)، فضلاً عما تنص عليه المبادئ الواردة في الميثاق.

إن الولايات المتحدة خرقت بهذا العمل العدواني مسؤوليتها كعضو دائم في مجلس الأمن وانتهكت قواعد القانون الدولي والميثاق. إن الحقيقة أن هذا العدوان الذي وقع اليوم هو صفحة من السياسة العدوانية الأمريكية ضد العراق والتي تهدف للسيطرة على المنطقة ولاخضاعها لرادتها. إن العدوان الجديد دليل سافر على الطبيعة التسلطية للسياسة الأمريكية على عالم اليوم، فلمجرد اتهام لا يستند إلى أي أساس استخدمت الصواريخ التي أطلقت من بعد للهجوم على مدينة بغداد التي يسكنها أربعة ملايين إنسان وقتل سكانها الآمنين دون انذار مسبق. إنه عمل تسلطي يكشف أن أحد الاعتبارات التي يستند إليها الموقف الأمريكي ربما كان تحقيق نصر مزعوم يستخدم لأغراض سياسية داخلية وخارجية.

إن على مجلس الأمن كما نرى أن يتتجنب قيام عدد من أعضائه بمصادرة دوره الأساسي في حفظ الأمن والسلم الدوليين باتخاذهم اجراءات عسكرية. إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تصاعد وترسيخ نهج خطير سيؤدي إلى تهديد الأمن والسلام في العالم كله، بل ويضع العالم كله أمام عملية ارهاب لم يشهد لها مثيلاً في السابق.

منذ أشهر يستمر التحریض ضد العراق بل وأصبح التهديد بضربه سمة للتعامل معه وسياقاً لفرض سياسات من قبل أطراف وهيئات بالقوة عليه تحت غطاء الشرعية الدولية. وبالطبع دون اتاحة الفرصة

الموضوعية للعراق لكي يوضح موقفه. وأصبح كل ما يبديه العراق من آراء لخلق سياقات موضوعية لتطبيق قرارات المجلس يعود البعض خروجاً عنها وانتهاكاً لها وبالتالي يبرر لهم الاستمرار بفرض الحصار عليه. ويغفلون أن تنفيذ التزامات الدول يتطلب أخذ آراء هذه الدول بالاعتبار ارادة مسألة التنفيذ، وليس هناك ما يعني في الميثاق من ذلك.

إن العراق عضو مؤسس في الأمم المتحدة ووفق الميثاق فإن له حقوق وعليه واجبات. وقرارات المجلس لا تمنع عنه حقوقه. وهو يتوجهاليوم اليكم لحفظ حقوقه كدولة عضو ويطالب مجلسكم بادانة هذا العدوان واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع تكراره في المستقبل.

السيد مريمي (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أولاً أن يعرب عن شكره

للممثلة الدائمة للولايات المتحدة على التعليل الذي قدمته توا إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بالعمل المتتخذ باسم حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ويقدر وفدي حقيقة أن حكومة الولايات المتحدة قد عرضت على المجلس العناصر التي أدت إلى الاستنتاج بأن الحكومة العراقية كانت تشارك مشاركة مباشرة في الإعداد لمحاولة الاعتداء على حياة رئيس الولايات المتحدة السابق خلال زيارته الأخيرة للكويت، وهي محاولة أدانتها حكومة بلدي.

وأود أيضاً أن أؤكد على الأهمية التي تولتها حكومتي للتعميل الذي تلقيناه توا فيما يتصل بحقيقة أن رد الولايات المتحدة كان متناسباً مع العمل الذي اتخذته دائرة الاستخبارات العراقية.

وتتفهم الحكومة الفرنسية تماماً رد فعل الولايات المتحدة والأسباب التي دفعت قوات الولايات المتحدة إلى اتخاذ هذا الإجراء الانفرادي في الظروف التي تفذ فيه. وإن حكومتي، إذ أدانت الإرهاب دائماً بجميع أشكاله، توافق على سياسات مكافحته.

وأود أن أقتبس هذه الفرصة في هذه الجلسة الرسمية كي أذكر بسياسة فرنسا صوب العراق - بصرف النظر تماماً عن هذا الحدث. لا تسعى الحكومة الفرنسية إلى زعزعة الدولة العراقية أو تمزيقها، إذ أن وحدة أراضي العراق عامل من عوامل التوازن الاقليمي. وإتنا ندعم عمل الأمم المتحدة من أجل دفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ موقف معتدل والوفاء بجميع التزامات المفروضة عليها بموجب قرارات مجلس الأمن، وإلى نبذ السلوك العدائي والإرهابي وإلى الابقاء عن تهديد أمن المنطقة والعالم.

ويؤكد وفدي من جديد أنه ليس لديه هدف سوى ذلك الهدف، وإنه، بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس الآخرين، سنتابع ذلك الهدف بتصميم لا يتزعزع.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعت باهتمام الى الشروح المقدمة

من السفيرة ألبرايتس والسفير حمدون. ولاحظت بشكل خاص ما ذكرته السفيرة ألبرايتس بأن حكومة الولايات المتحدة كان لديها دليل دامغ على اشتراك الحكومة العراقية المباشر في محاولة اغتيال رئيس الولايات المتحدة السابق جورج بوش. وفي ظل هذه الظروف، تعتبر حكومة بلادي أنه كان هناك وضع لا يمكن تجنبه ولم يكن أمام حكومة الولايات المتحدة سوى اتخاذ اجراء بشأنه.

إننا ندين تورط حكومة العراق في محاولة الاغتيال هذه انتهاكا للقوانين. وفضلا عن ذلك، نشجب

شكل السلوك العنيف الذي تتبعه حكومة العراق تجاهل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد عارضت حكومة بلادي باستمرار الإرهاب الذي تدعمه الدولة بجميع أشكاله، ونعتبر الآن أنه من المهم أن يناقش التعاون في إطار الأمم المتحدة لایجاد تدابير محددة للتغلب على هذا الإرهاب الدولي.

السيد بربوسا (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن بلدان عدم

الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن، أود أن أثلو البيان التالي:

"إن جماعة أعضاء مجلس الأمن من الدول التي تنتمي إلى حركة عدم الانحياز - وهي

باكستان، وجيبوتي، والرأس الأخضر، وفنزويلا، والمغرب - أحاطوا علما بالمعلومات التي قدمتها

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها حكومة

الولايات المتحدة ردا على مؤامرة الاغتيال التي دبرت ضد الرئيس السابق جورج بوش. وهذا

موضوع يشير قلق أعضاء الجماعة البالغ.

"إن الجماعة تعارض وتدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، سواء وجهه أو ساعد

عليه أفراد أو دول وسواء كان موجها ضد أفراد أو دول. وفي هذا الإطار، فإن الجماعة أقلقتها

بشكل خاص خطة المخابرات العراقية المعلن عنها لاغتيال رئيس الولايات المتحدة السابق خلال

زيارته للكويت.

"إن أعضاء الجماعة يحثون جميع الدول على ممارسة ضبط النفس، اتساقا مع مبادئ

الميثاق وبخاصة فيما يتعلق بحماية السلم والأمن الدوليين، وتجنب استخدام القوة الذي لا يتافق

مع مقاصد الأمم المتحدة.

"إن أعضاء الجماعة يؤيدون التنفيذ الكامل المخلص لجميع قرارات مجلس الأمن ويرون أنها يجب أن تطبق بطريقة غير تمييزية لصالح الحفاظ على مصداقية مجلس الأمن وسلطته الأدبية.
إن حكومات وشعوب بلداننا يأسفون أسفًا عميقاً للخسارة في الأرواح التي سببها الهجوم على مقر المخابرات العراقية في بغداد."

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شعبية عن الانكليزية): إن الحكومة البرازيلية

تتابع بقلق بالغ الحالة التي استوجبت عقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن، لقد أحطنا علمًا بالمعلومات التي قدمتها إلى المجلس حكومة الولايات المتحدة بشأن الاجراء العسكري الذي قررت القيام به، في ظروف استثنائية، ردا على محاولة الاغتيال التي جرت مؤخرًا ضد الرئيس السابق جورج بوش. ونلاحظ أيضًا أن حكومة الولايات المتحدة ذكرت أنها اعتبرت ذلك الاجراء ضروريًا، كملحًا أخيرًا، بغية مع تكرار حدوث مثل تلك الأفعال.

ومما يشير القلق بشكل خاص أننا نلاحظ أن حكومة الولايات المتحدة تبين أن هناك دليلاً واضحاً ودامغاً على تورط حكومة العراق في محاولة الاغتيال، وهو انتهاك لأبسط القواعد الأساسية للسلوك الدولي.

إن الحكومة البرازيلية لا تزال تدين بشكل متكرر ولا غموض فيه، وبأشد العبارات الممكنة، جميع أعمال الإرهاب ومحاولات ارتكاب تلك الأعمال الاجرامية. إن الإرهاب الدولي - وبخاصة الإرهاب الصادر عن الدولة - يفرض تهديدا خطيراً للغاية لجهود الأمم المتحدة لضمان السلم والأمن. إنه لا يمكن تبريره على الأطلاق وفي أي ظرف من الظروف ويطلب من المجتمع الدولي ردوداً قوية وفعالة.

إن الحالة المثيرة للانتهاء التي تصفها المعلومات المقدمة إلى المجلس حالة خطيرة بشكل غير عادي تنطوي على إزهاق أرواح بريئة في العراق. وهذا أمر نأسف له أسفًا عميقاً. ونحن نأمل أن تعالج هذه الحالة بطريقة تعزز الجهود الطويلة الأجل التي تبذلها الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله وتعزيز دور القانون بين الدول.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن العمل الذي قامت به الولايات المتحدة أمس في بغداد كان له ما يبرره، وفقاً للمعلومات التي اتيحت لنا، نتيجة للطبيعة الخطيرة التي

يتسم بها آخر مثال من أمثلة سلوك حكومة العراق على الساحة الدولية. وكما نعلم، فإن هذا السلوك ظلل على جدول أعمال مجلس الأمن لبعض الوقت. ونحن نأسف لأننا غير قادرین على تلمس أية علامات مشجعة تخرج من بغداد لتطور ايجابي في مسلك العراق استجابة للمواقف التي يتخذها المجتمع الدولي. إن الاستجابة للتحرييات التي جرت في أعقاب اكتشاف مؤامرة ترمي إلى تنفيذ عمل من أعمال الإرهاب الصادر عن الدولة ضد رئيس الولايات المتحدة السابق كانت حاسمة وثابتة. ولقد كان هدفها المعلن هو ردع أية أعمال أخرى مشابهة في المستقبل ولضمان أن تسود مبادئ السلوك المتحضر في العالم. إننا لازال نرى دائماً أن الذين يدبرون تلك الخطط ويحاولون تحدي القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ينبغي أن يعلموا أن أعمالهم لن تمضي دون عقاب أو دون رد. وإن شعوب العالم - بدورها - وبخاصة تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة عن صيانته السلم والأمن الدوليين - ينبغي أن تعلم أنها إذا لم تفعل وتتفاعل على أساس الحقوق والواجبات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن الإرهاب والعدوان سيطلق لهما العنان وسيترتب عليهما حتماً إحلال قانون الغاب في العالم.

إننا مسؤولون بالتزام الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب وردع العدوان في العالم. وبهذه المناسبة، نعرب عن اقتناعنا بأن المجتمع الدولي، يدعمه موقف الولايات المتحدة هذا، يملك أسمى القيم الأخلاقية، وبأنه يملك الامكانيات الضرورية، ويمكنه أن يستجمع العزيمة اللازمة لاحباط تلك الأعمال حيثما وقعت، وان يكفل لكل الشعوب، حيثما كانت، مستقبلاً آمناً وأفضل، بامان من أولئك الذين ينتهكون ارادة الأمم المتحدة.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني أحاط علما بالمعلومات التي قدمتها السفيرة أبرايت ممثلة الولايات المتحدة.

إن موقف الصين المعارض للارهاب معروف جيدا لدى الجميع. والوفد الصيني يشعر بقلق عميق ازاء ما حدث أمس ويأسف أشد الاسف لما أسف عنه من ضحايا مدنية.

والصين ما فتئت تؤمن بأن المنازعات بين البلدان أو فيما بينها ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية القائمة على الحوار والتشاور. إننا نعارض أي اجراء ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ومعايير العلاقات الدولية.

وإننا لا نقر أي اجراء يمكن أن يزيد من حدة التوتر في المنطقة، بما في ذلك استعمال القوة.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن الطرفان المعنيان من ممارسة ضبط النفس بغية تجنب تدهور الحالة على نحو متزايد.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحكومة البريطانية ترى أن الاجراء الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة صحيح و المناسب. وأود أن أتقدم من سفيرة الولايات المتحدة بالشكر على الطريقة المتأدية جدا التي اتبعتها في هذه الجلسة المسائية، بتعليمات من حكومتها، في توضيح الحادثة التي أدت إلى اتخاذ هذا الاجراء.

عندما تلقينا النبأ المتعلق بهذا الاجراء، أعربت حكومتي عن آرائها في بيان حكومي جاء فيه ما يلي:

"إن حكومة الولايات المتحدة لديها دليل واضح على تورط أجهزة المخابرات العراقية في محاولة الاغتيال. ونعتبر الرد الأمريكي مبررا بالكامل، ونعتقد أن ارهاب الدولة يجب أن يواجه برد لا لبس فيه ويجب أن يردع بجميع الوسائل المناسبة والمشروعة".

بالاضافة الى هذا البيان، أود أن استرجع الانتباه الى نقطتين اخرتين في سياق المسألة الراهنة.

أولا، في الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ (١٩٩١)، كان مطلوبا من العراق أن يقدم تعهدا بـألا يدعم بأي حال من الأحوال إرهاب الدولة. لقد قدم العراق ذلك التعهد خطيا. والحقائق التي عرضت علينا بعد ظهر هذا اليوم لا بد أن تشير لدينا شكا كبيرا فيما اذا كان ذلك التعهد ينطبق على الواقع أم على الورق فقط.

ثانياً، عندما اجتمع مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ذكر أعضاء المجلس بالإجماع في البيان الرئاسي في نهاية تلك الجلسة أن إرهاب الدولة يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ذلك البيان نافذ الآن، كما كان نافذاً حينئذ، والرد الحالي برهان على ذلك. إن حكومتي يحدوها الأمل في أن الأثر الرادع لهذا الرد المشروع سيعزز مكافحة الإرهاب الدولة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إتنا ممتنون للممثلة الدائمة للولايات المتحدة السفيرة أبرايت على المعلومات المفصلة التي زودتنا بها.
ولقد استمعنا بعناية وانتباه إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة السفير حمدون.

إن القيادة الروسية ترى أن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لها ما يبررها لأنها تأتي في إطار حق الدول في ممارسة الدفاع عن النفس بصورة فردية وجماعية. وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

إتنا نأمل في أن يجري التوصل إلى قرار مقبول لدى الطرفين فيما يتعلق بهذه المشكلة الثانية دون أي نوع من أنواع التصعيد العسكري.

السيد كيتنيغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن أي دولة تسعى إلى اغتيال رئيس الدولة أو عضو في القيادة السياسية العليا لدولة أخرى إنما ترتكب عملاً عدوانياً. إن هذه الأعمال خطيرة إلى أقصى حد إذ أن رؤساء الدول يمثلون سيادة بلدانهم وحريمتها.
وهذه الأفعال تكون ممقوتاً بدرجة أشد عندما تجري في صورة عمل إرهابي.

إتنا نقدر كون الولايات المتحدة أبلغت مجلس الأمن على الفور بالإجراء الذي اتخذته. كذلك نحن ممتنون لممثلة الولايات المتحدة على ما قدمته من ايضاحات دقيقة ومفصلة بشأن الأدلة التي توفرت لحكومة الولايات المتحدة على أن العراق قد خطط لمحاولة اغتيال الرئيس بوش وبasher في تنفيذها. إن الفرصة لم تتح لنا كي ندرس الأدلة بالتفصيل، ولكننا على علم بما تتحلى به سلطات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة من احتراف والشعور بالمسؤولية أمام الرأي العام.

وبلدي يستطيع أن يتفهم سبب اضطرار أي بلد إلى الرد بالقوة بعد مواجهة سلسلة من الأعمال العدوانية، وإن الوسائل المستخدمة في سبيل هذه الأعمال العدوانية هي وسائل إرهابية وحشية يمكن أن تؤدي بحياة المدنيين الأبرياء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أدلني الآن ببيان بوصفي ممثل إسبانيا.

لابد لي أن أبدأ بالاعراب عن تقديرنا للمبادرة التي قامت بها الولايات المتحدة بالمجيء إلى مجلس الأمن لتزويده بالمعلومات التي تتعلق بالاجراء الذي اتخذ ضد بغداد أمس، وتوضيح الدوافع التي حلت بالولايات المتحدة على اتخاذ هذا القرار.

من المعلومات التي قدمتها الولايات المتحدة يتضح أن هناك سبباً كافياً للاستنتاج بأنه كانت توجد محاولة لاغتيال الرئيس السابق بوش وأن أجهزة المخابرات العراقية كانت وراء المحاولة التي أحبطت لحسن الحظ.

إن هذا الأمر خطير للغاية. وحقيقة أن أجهزة المخابرات في بلد ما تتآمر وتقوم بالتحضيرات لاغتيال الرئيس السابق لدولة أخرى وعلى أراضي دولة ثالثة، هو عمل يشكل بذاته انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، وفي الوقت نفسه تهديد لأمن الجميع.

إن هذا النوع من التصرف لا يطاق ويجب التصدي له باتخاذ اجراء حازم يتمثل بالرفض من جانب المجتمع الدولي.

واسپانيا تدين بلا تحفظ جميع مظاهر الإرهاب، ولاسيما كما في هذه الحال، اذا جرى بتوسيع عملاء من دولة أجنبية. لهذا، نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع حكومتي الولايات المتحدة والكويت اللتين تأثراً مباشرة بمؤامرات وأعمال أجهزة المخابرات العراقية.

وفي هذه الحالة أيضاً، فإن هذه الأفعال تضاف إلى أعمال أخرى نفذتها أو قامت بها حكومة العراق في السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي يرسم صورة تنم عن ازدراء المعايير التي تحكم تعايش الدول، وعن تحدي قرارات ومطالب مجلس الأمن التي أعرب عنها تكراراً بالنيابة عن المجتمع الدولي.

على ضوء ذلك، نتفهم الاجراء الذي اضطرت حكومة الولايات المتحدة الى اتخاذها في ظل الظروف الاستثنائية المحيطة بهذه المسألة. ويؤسفنا أنها اضطرت الى اللجوء الى هذه التدابير الصارمة التي أدت الى سقوط بعض الضحايا في صفوف المدنيين على الرغم من الاحتياطات المتخذة لتجنب ذلك.

إننا نحيط علما بالوضيحيات التي قدمتها ممثلة الولايات المتحدة، ولاسيما توضيح أن الاجراء المتتخذ كان محدود النطاق والمدة. ونأمل في ألا تتكرر مثل هذه الحالة وأن تستمع الحكومة العراقية بصورة نهائية الى صيحة المجتمع الدولي فتحجم عن أي أعمال استفزازية، وتمدد يد التعاون الكامل الى مجلس الأمن وبحسن نية بشأن المطالب التي تقدم بها في مناسبات مختلفة.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

ولم يقدم اقتراح بشأن هذا البند يتطلب البت فيه من جانب مجلس الأمن. لذلك، أفهم أن المجلس اختتم بهذا نظره في البند المعروض عليه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠